الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 4030 | الثلاثاء | 17 ذي الحجة 1442 هـ | 27 يوليو 2021 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

«المركزي الكويتي» يطرح سندات بـ200 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي، أمس الاثنين، تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق مقابل بقيمة 200 مليون دينار.

وحسب بيان للبنك، بلغ أجل تلك السندات 3 أشهر، بمعدل عائد يبلغ 1.125%.

يُذكر أن السندات هي أداة دين تصدرها الحكومات للاقتراض وتلتزم الدولة بدفع قيمتها لمشتريها في تاريخ الاستحقاق مع فائدة.أما التوريق فهو عملية تتيح للمؤسسات جمع مجموعة من أموال مستحقة لها، أو ديون وتحويلها لأوراق مالية يمكن التداول عليها.

مقر بنك الكويت المركزي

أسهم البنوك تقود بورصة الكويت للصعود.. والسوق الأول الرابح الأكبر

مستثمرون يتابعون التداولات ببورصة الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 1ر66 نقطة ليبلغ مستوى 6524ر78 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر02 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 403ر5 مليون سهم تمت عبر 14175 صفقة نقدية بقيمة 71ر3 مليون دينار كويتي " نحو 213ر9 مليون دولار أمريكي" .

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 25ر29 نقطة ليبلغ مستوى 5412ر62 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر47 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 297ر7 مليون سهم تمت عبر 8325 صفقة نقدية بقيمة 28ر6 مليون دينار " نحو 85ر8 مليون دولار" .

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 84ر48 نقطة ليبلغ مستوى 7094ر15 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر21 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 105ر8 مليون سهم تمت عبر 5850 صفقة بقيمة 42ر7 مليون دينار " نحو 128ر1 مليون دولار" .

وارتفع مؤشر " رئيسي 50" نحو 31ر39 نقطة ليبلغ مستوى 5684ر93 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر56 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 181ر9 مليون سهم تمت عبر 5165 صفقة نقدية بقيمة 21ر5 مليون دينار " نحو 64ر5 مليون دولار" .

وكانت شركات " ياكو" و" أعيان" و" أعيان ع" و" أولى تكافل" الأكثر ارتفاعا أما شركات " وطني" و" أهلي متحد" و" بيتك" و" أعيان" فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات " فنادق" و" بريق" و" منشآت" و" مينا" الأكثر انخفاضا.

«الأهلي الكويتي» يتحول للربحية بالنصف الأول مع زيادة الدخل وانخفاض المخصصات

أظهرت البيانات المالية للبنك الأهلي الكويتي تحول البنك إلى الربحية بنهاية النصف الأول من العام الجاري مقارنة بخسائر الفترة نفسها من عام 2020.

بحسب نتائج البنك للبورصة الكويتية،أمس اليوم الاثنين، بلغت أرباح الفترة 15.080 مليون دينار (50.16 مليون دولار)، مقابل خسائر النصف الأول من عام 2020 البالغة 4.648 مليون دينار (15.46 مليون دولار).

وقال البنك في بيان للبورصة إن التحول الإيجابي في الأرباح خلال فترات المقارنة يعود بشكل أساسي إلى تحسن الدخل التشغيلي وانخفاض تكاليف المخصصات.

وحقق البنك أرباح بقيمة 7.968 مليون دينار في الربع الثاني من العام الجاري، بالمقارنة مع خسائر الفترة نفسها من العام الماضي البالغة 10.693 مليون دينار.

وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنهاية النصف الأول من العام الجاري نحو 75.806 مليون دينار، مقابل 69.094 مليون دينار تقريباً في النصف الأول من عام 2020.

كانت أرباح البنك تراجعت 17.7% في الربع الأول من العام الجاري؛ لتصل إلى 7.112 مليون دينار، مقابل أرباح الربع الأول من العام الماضي البالغة 6.045 مليون دينار.

مقر البنك في الكويت

خلال مشاركتها في ملتقى تقرير الاستقرار المالي 2020

البحر: البنوك نقطة مضيئة في الاقتصاد وسط الأزمة

قالت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر، أن الاقتصاد الكويتي يواجه أزمة غير مسبوقة وتداعياتها ممتدة وقد فاقم من تلك التداعيات ما يعانيه الاقتصاد من اختلالات هيكلية واعتماد كبير على النفط.

وأشارت البحر خلال مشاركتها في الملتقى الذي نظمه بنك الكويت المركزي حول تقرير الاستقرار المالي لعام 2020، إلى أن تداعيات الأزمة على الاقتصاد الكويتي قد انعكست بوضوح في تقرير وكالة ستاندرد آند بورز الذي خفضت فيه التصنيف الائتماني للكويت وما ذكرته من وصول العجز المالي إلى 33% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد خلال العام 2021/2020 مسجلاً أعلى مستوى بين كافة الدول التي تقوم بتصنيفها.

وأضافت البحر، أن القطاع المصرفي يمثل النقطة المضيئة في الاقتصاد الكويتي وسط تلك التداعيات وهو ما يرجع الفضل فيه بالأساس إلى جهود بنك الكويت المركزي على مدار السنوات الماضية والتي أثمرت بناء نظام مصرفي قوي يتمتع بمستويات رسملة قوية وجودة أصول استثنائية وسيولة وافرة.

وأوضحت البحر، أن البنوك نجحت خلال فترة زمنية قصيرة في التعافي من الأزمة المالية العالمية عام 2008 وما نتج عنها من تداعيات في عام 2009 ورغم ما شهده العقد الماضي من تحديات على الصعيدين الإقليمي والدولي فقد نجحت البنوك في تخطي هذه التحديات بثبات مع الحفاظ على تطورها طوال تلك الفترة ما يجعلها اليوم قادرة على قيادة دفة تعافي الاقتصاد.

وقد أكد تقرير وكالة ستاندرد آند بورز على قوة القطاع المصرفي رغم خفض التصنيف السيادي للكويت حيث أشارت الوكالة إلى مواجهة البنوك الكويتية لتداعيات الجائحة مرتكزة إلى ما تتمتع به من أسس صلبة إلى جانب ما تلقته من دعم بفضل الإجراءات التي سارع بنك الكويت المركزي إلى تنفيذها لتخفيف وطأة التداعيات وزيادة قدرتها على دعم الاقتصاد.

أكدت البحر أن العديد من التحديات التي تواجهها البنوك لا تزال قائمة في ظل استمرار تداعيات الوباء على الاقتصاد والتي تتزامن مع استمرار الاختلالات التي تضع ضغوطاً تحد من قدرة الاقتصاد على النمو وقدرة القطاع المصرفي على قيادة تنمية اقتصادية مستدامة طويلة الأجل ترتكز إلى تمكين القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل.

أشارت البحر إلى الدعم الذي تلقته البنوك الكويتية من بنك الكويت المركزي في مواجهة التحديات على صعيد الصناعة المصرفية بسبب ما تشهده من تطور متسارع وجهود المركزي في ذلك الشأن والخاصة بحماية العملاء، وتمكين التقنيات المصرفية المتطورة، ومكافحة الجرائم الإلكترونية والاحتيال المالي.

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، أكدت البحر أن هناك العديد من التحديات والتي تأتي في مقدمتها التجاذبات السياسية وما ينتج عنها من تفاقم التحديات مثلما نشهد بشأن تجديد قانون الدين العام وأثر ذلك على استمرار مشكلة شح السيولة. هذا بالإضافة إلى ما يعانيه الاقتصاد من غياب التنوع والاعتماد على الإنفاق الحكومي وما ينتج عنه من تأثيرات سلبية على قدرة الاقتصاد على خلق الوظائف ما يؤكد الحاجة إلى زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي.

دعت البحر إلى التكاتف في مواجهة ما وصفته بأبرز التحديات التي تواجه البنوك والمتمثلة في مدى قدرتها على تحقيق نمو مستدام وتكثيف جهودها في مجالات حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية والامتثال لمعايير الحوكمة.

وبينت البحر أن البنوك الكويتية بقيادة بنك الكويت المركزي نجحت إلى حد كبير في الامتثال لمعايير الحوكمة العالمية بينما تبقى ركائز التنمية المستدامة الأخرى من حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية بحاجة لبذل المزيد من الجهود من أجل دعم احتفاظ البنوك الكويتية بمكانتها الريادية على مستوى المنطقة.

ألقت البحر الضوء على ضرورة حماية البيئة ودور البنوك في ذلك الصدد ليس فقط كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ولكن أيضاً لما قد يحمله عدم التعامل مع التطورات في ذلك الصدد بشكل جيد من مخاطر كبيرة. وأشارت إلى المخاوف المتزايدة على مستوى العالم بشأن التغير المناخي كما حذرت من عدم كفاية ممارسات حماية البيئة وما يمكن أن تتعرض له المؤسسات من عقوبات مباشرة مثل الغرامات المالية وغير مباشرة من خلال الإضرار بسمعتها.

وأكدت البحر أن مسؤولية البنوك في حماية البيئة تتجاوز التأثير المباشر لأنشطتها التشغيلية وتمتد إلى الآثار البيئية لأنشطتها التمويلية ما يجعلها بحاجة لتطوير المناهج الخاصة بتقييم ممارسات حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة المؤسسية لكافة أصحاب المصالح والإدراك الكامل لتأثير ما تقدمه من تمويلات على تغير المناخ وانبعاثات الغازات الدفيئة وما يتطلبه ذلك من العمل مع كافة أصحاب المصالح للتأكد من الالتزام بأهداف التنمية المستدامة وممارسات حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة.

وأشارت البحر إلى المكاسب التي يمكن أن تجنيها البنوك الكويتية من امتثالها لممارسات حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة من جذب مزيد من المستثمرين العالميين الذي يمنح البنوك قاعدة تمويل مستدامة في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي حجم سندات تمويل ممارسات الاستدامة 1.6 تريليون دولار عالمياً مع توقعات تشير إلى وصول حجم الأصول المستثمرة في ممارسات حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة إلى 53 تريليون دولار بحلول عام 2025.

وأوصت البحر بضرورة وقوف البنوك على تأثير التغيرات المناخية على عملياتها وما قد تحمله من مخاطر على مركزها المالي في ظل تصاعد وتيرة المخاوف العالمية بشكل متسارع خلال الآونة الأخيرة. كما دعت إلى ضرورة الاستعداد لتطبيق معايير امتثال أكثر صرامة بشأن الافصاح والشفافية عن الممارسات المتعلقة بمعايير حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة والتي أصبحت إلزامية في العديد من الأسواق حول العالم.

شيخة البحر

مسؤولية البنوك في حماية البيئة تتجاوز أنشطتها التشغيلية وتمتد إلى ما تقدمه من تمويلات

البنوك بحاجة لتقدير أثر التغير المناخي على عملياتها وما يحمله من مخاطر على مركزها المالي

جهود "المركزي" أثمرت قطاعا مصرفيا يتمتع برسملة قوية وجودة أصول استثنائية وسيولة وافرة

تنويع الاقتصاد لن يتم بدون زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في دفع النمو وخلق الوظائف

الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد تحد من دور البنوك في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل

تداعيات الأزمة ممتدة واعتماد الاقتصاد على النفط ضاعف من آثارها

تطورات الصناعة المصرفية تزيد تحديات التحول الرقمي وحماية العملاء ومكافحة الجرائم الإلكترونية